

## القيم المدنية أساس دولة القانون

1- دور القيم المدنية في تطوير المجتمع ( أو : أهمية الالتزام بالقيم المدنية ) :

- لا يُمكن للمجتمع المدني أن يتطوّر دون التزامه بالقيم المدنية التي :
- تنظّم العلاقات بين الناس وبينهم وبين السلطة
- تحفظ الوطن وحقوق المواطنين
- تُرسّخ العدالة الإجتماعية
- تُعزّز المساواة بين الناس

2- من هذه القيم المدنية :

- أ- إحترام القانون : وُضع القانون أساساً كي يُنظّم العلاقات بين الناس وبينهم وبين السلطة ، فعلى المواطن أن يعي أنّ إحترام القانون يحفظ حقوق الجميع ، وأنّ كلّ تجاوز أو خرق للقانون يُفسح المجال لخروقاتٍ كثيرةٍ من الآخرين . فإحترام القانون واجبٌ على كلّ مواطنٍ ، والمصلحة العامة تكمن في إحترام القانون صيانةً لحقوق المواطنين في المساواة .
- ب- إحترام المُلكية : من أكثر أشكال عدم إحترام القانون وخرق الأحكام القانونية شيوعاً ، التعدي على مُلكية الآخرين . وتُعتبر جريمة السرقة من أكثر الأسباب تأثيراً في تزعزع الأمن الإجتماعي . إنّ إحترام مُلكية الغير مبدأ غير مرتبط بقيمة المُلكية ، فالشيء الذي ليس ملكنا ، علينا إحترام حقوق مالكة عليه .
- ج- إحترام الرأي الآخر : يبدأ إحترام الرّأي الآخر بالاستماع إلى صاحب الرّأي . وإنّ إحترام الرّأي الآخر يقتضي أن لا نقوم بردّات فعلٍ سلبيةٍ تجاه فكرةٍ من شخصٍ آخر مُغايرة لرأينا ، وإذا كان هناك ضرورةٌ لتصويب أو تصحيح الرّأي الآخر ، فيكون ذلك عن طريق التفاوض والحوار . ولا بُدّ هنا من الإشارة إلى بعض الأمور التي تُعطل الحوار وتؤدّي إلى النزاعات ، ومن أهمّها : الأحكام المُسبقة على الآخر التي تُعيق تحقيق أي تواصلٍ إيجابيٍ ، كما أنّ التشبّث بالرّأي يُعطل الحوار أيضاً .

3- المصطلحات :

- القيم المدنية : هي القيم التي يعتمدُها المواطن في علاقاته مع المواطنين والدولة .
- الأحكام المُسبقة : هي أحكامٌ دون دليل على صحتها .
- دولة القانون : هي الدولة التي يلتزم مواطنوها بالقيم المدنية ولا يكون فيها للعنف دورٌ في حلّ النزاعات ، بحيث يسود حكم القانون فيها وتلتزم السلطة فيها بالمقابل إحترام حقوق الإنسان والحفاظ على كرامة المواطن . هكذا يسود مبدأ الفؤة للحقّ ، ويُصان مبدأ المساواة بين جميع المواطنين .